الشرطة الفلسطينية تطلق النار على مستوطنين قرب نابلس

غزة: إصابة العشرات برصاص الجيش الإسرائيلي

جرافات الاحتلال الإسرائيلي تهدم بيتاً لعائلة فلسطينية

الأراضي المحتلة – «وكالات»: أصيب عشرات المواطنين الفلسطينيين، مساء الجمعة، بعد إطلاق الجيش الإسرائيلي للرصاص الحي وقنابل الغاز المسيلة للدموع، صوب المتظاهرين المشاركين في فعاليات مسيرة العودة وكسر الحصار على حدود غزة.

وقالت وزارة الصحة الفلسطينية، إن «39 فلسطينيا أصيبوا بجراح مختلفة، بالإضافة إلى إصابة مسعف من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي، خلال فعاليات الجمعة الـ 63 لمسيرة العودة وكسر الحصار شرق قطاع غزة».

وذكرت مصادر فلسطينية، أن من بين المصابين، إصابة بحالة الخطر الشديد بعد أن تعرضت لرصاصة في منطقة الصدر، شرق محافظة خان يونس جنوب قطاع غزة.

وشارك الاف الفلسطينيين، في الجمعة الـ 63 من فعاليات مسيرة العودة وكسر الحصار على حدود قطاع غزة، تحت شعار «الأرض ليست للبيع».

ومنذ انطلاق فعاليات مسيرة العودة وكسر الحصار، نهاية مارس من العام الماضي، استشهد اكثر من 306 فلسطينيين، فيما اصيب ما يزيد عن 18 الفا آخرين، وفق آخر إحصائية لوزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة.

من جهة اخرى أطلقت الشرطة الفلسطينية، الجمعة، النار على عدد من المستوطنين خلال محاولتهم التسلل لمنطقة خاضعة للسيطرة الفلسطينية، وإحراق عدد من الأشجار.

وقالت القناة الـ13 الإسرائيلية، إن «عناصر من الشرطة الفلسطينية أطلقوا النار على مستوطنين إسرائيليين وطاردوهم وحاولوا اعتقالهم في المنطقة ج الخاضعة للسيطرة الفلسطينية».

وقال رئيس مجلس شمرون الإقليمي، يوسي داجان، «لقد اثبت رجال الشرطة الفلسطينية أنهم إرهابيون يرتدون الزي العسكري، هذا تصعيد خطير في جرأة ووقاحة السلطة الفلسطينية وأدعو الجيش إلى تقديم الشرطة إلى العدالة وضمان عدم تكرار ذلك»، على حد تعبيره.

وخلال الأيام الماضية، اندلعت اشتباكات مسلحة بين قوات الشرطة الفلسطينية والجيش الإسرائيلي، خلال محاولة الأخيرة اقتحام مدن فلسطينية، والتعدي على مقار أمنية فلسطينية.

وتعد هذه الحوادث دليلاً على التوتر الكبير في العلاقة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وغياب التنسيق الأمني الذي حذر مسؤولون إسرائيليون من تداعياته، بعد وقف الولايات المتحدة مساعدات كانت تقدمها للأجهزة الأمنية الفلسطينية.

كما أن الأزمة المالية التي تمر بها السلطة الفلسطينية، ادت لصرف نصف راتب فقط لمنتسبي الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وتقليل المصاريف التشغيلية المخصصة لهذه الأجهزة، ما يؤثر على العلاقة الأمنية بين السلطة وإسرائيل.

من ناحية اخرى نظم عشرات المقدسيين اليوم وقفة احتجاجية بعد صلاة الجمعة ضد قرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي تنفيذ عملية هدم واسعة في منطقة وادي الحمص جنوب المسجد الأقصى المبارك.

وكانت محكمة الاحتلال في القدس اقرت هدم نحو 16 بناية تاوي نحو 500فلسطيني بحجة قربها من جدار الفصل العنصري وشق شارع استيطاني جديد.

ونظم المحتجون مؤتمرا صحافيا اكدت فيه شخصيات مقدسية على أن قرار الهدم هو قرار استيطاني بدرجة أولى وان المسوغات التي ساقتها سلطات الاحتلال هي مسوغات واهية وحجج لطرد الفلسطينيين من القدس وتفريغها.

ويذكر أن الشارع الاستيطاني الجديد الذي تشقه سلطات الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة بين بلدتي صورباهر وجبل المكبر سيؤدي إلى هدم عشرات المنازل والمنشآت الأخرى.

يهود يتظاهرون: لا نعترف بإسرائيل ولن نخدم في جيشها

جانب من التظاهرات

نيويورك – «وكالات»: قام المئات من عناصر حركة «ناطوري كارتا» اليهودية، الجمعة، بالتظاهر أمام القنصلية الإسرائيلية في نيويورك، احتجاجا على التجنيد القسري، واعتقال ناشطات ضد تجنيد النساء في الجيش.

واعلنت حالة تاهب في القنصلية، فيما طلب مسؤولو الأمن من الموظفين الإسرائيليين البقاء داخل مبنى القنصلية اثناء المظاهرة، كما تم إغلاق مدخل المبنى لمدة ساعتين لتجنب الاحتكاك مع المتظاهرين، حسبما أورد موقع «عرب 48»، اليوم السبت.

وكان المتظاهرون وصلوا بالحافلات من بروكلين للاحتجاج على اعتقال ثلاث ناشطات منظمة «حوموشايخ» التي تقدم استشارة قضائية للشابات قبل التجنيد، وقالوا إن الشرطة الإسرائيلية اعتقلتهم وحققت معهم بشأن من أرسلهم.

ورفع المتظاهرون شعارات ضد إسرائيل وضد الجيش الإسرائيلي، وكان ضمنها «دولة إسرائيل نكره اليهود الأصليين»، و«لن نخدم في جيش دولة لا نعترف بها»، و«أوقفوا إجبار اليهود على التجند للجيش الصهيوني».

وقال منظم المظاهرة، الراف هرشل كلار، إن «الصهيونية هي حركة جديدة تحاول استبدال الدين بالقومية، وبذلك تدمر الإيمان اليهودي وتطبيقه»، مضيفا أن «الجيش الإسرائيلي والحروب التي يبادر إليها تتعارض مع اليهودية».

وأشار إلى أن «المحرك الأساسي للحكومة الإسرائيلية مع قوانين التجنيد الحالية هو استيعاب اليهود المتدينين في الثقافة والمجتمع العام، ولهذا السبب يستثمرون في تجنيد الشبان والشابات المتدينين، يستخدمون الشابات لاستكمال سقف التجنيد».

يشار إلى أن حركة «ناطوري كارتا» والتي تعني «حراس المدينة»، هي يهودية أورثوذكسية ترفض الصهيونية، وتعارض إقامة دولة إسرائيل، ولا تعترف بها.

مادورو يتعهد بـ«النظر بجدية» بتوصيات باشليه

غوايدو: إنشاء مكتب لمفوضية اللاجئين في فنزويلا

الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو

زعيم المعارضة الفنزويلية خوان غوايدو

كاراكاس – «وكالات»: تعهد الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو بـ«النظر بجدية» بتوصيات مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشليه التي التقته الجمعة في ختام زيارة قامت بها إلى فنزويلا الغارقة في أزمة سياسية واقتصادية حادة.

وقال مادورو في خطاب متلفز: «ستكون لدينا معايير مختلفة، لأنها موجودة في كل الدول، ولكني قلت لها إنه بوسعها الاعتماد عليّ بصفتي رئيسا للجمهورية للنظر بجدية باقتراحاتها وتوصياتها وطروحاتها».

وأدلى مادورو بتصريحه بعد اجتماعه على مدى ساعتين تقريبا بالمفوضة السامية في قصرميرافلوريس الرئاسي في كراكاس.

وقبل اجتماعها بمادورو التقت باشليه بزعيم المعارضة خوان غوايدو الذي اعترفت به نحو 50 دولة، في مقدمها الولايات المتحدة، رئيسا انتقاليا.

ومن المقرر أن تختتم المفوضة الأممية زيارتها إلى فنزويلا والتي استمرت ثلاثة أيام بتصريح تلقيه أمام الصحافيين في مطار مايكويتيا القريب من كراكاس.

وكان غوايدو نقل عن باشليه قولها إنها تحث الحكومة الفنزويلية على «الإفراج عن السجناء السياسيين».

وصرّح غوايدو أمام الصحافيين «قالت لنا إنها تصرّ على الإفراج عن السجناء السياسيين».

وبحسب منظمة «فورو بينال» لحقوق الإنسان، ثمة 700 شخص موقوفون في فنزويلا «لأسباب سياسية». غير أن حكومة الرئيس نيكولاس مادورو تعترض على مصطلح «سجناء سياسيين».

وكانت باشليه اجتمعت بأعضاء في الحكومة الخميس، كما التقت بعدد من الموقوفين.

واعتبر غوايدو أنّ زيارة رئيسة تشيلي السابقة لكراكاس «تظهر جيدا ثقل الأزمة. وهي أيضا إقرار بأن حالة الطوارئ الإنسانية المعقدة على وشك التحوّل إلى كارثة».

وكان من المقرّر أن يشارك غوايدو في تظاهرة تهدف إلى جذب انتباه باشليه نحو «انتهاكات حقوق الإنسان» و«الأزمة الإنسانية»، قبل أن يتراجع عن ذلك.

وتجمّع نحو 300 شخص أمام مقرّ برنامج الأمم المتحدة للتنمية في فنزويلا.

وهتف البعض «مادورو هو بينوشيه»، في إشارة إلى الديكتاتور التشيلي الذي تعرّضت ميشيل باشليه في عهده للتعذيب على يد الشرطة السياسية.

وقالت ناديا بريتو لفرانس برس، وهي والدة شاب لجأ إلى تشيلي خشية التوقيف عقب التظاهرات المناهضة لمادورو في 2017 والتي أدت إلى مقتل 125 شخصا، «أطالب السيّدة باشليه، ويدي على قلبي، بأن تكتب التاريخ وتناصر حقوقنا».

وفنزويلا غارقة في أسوأ أزمة اقتصادية واجتماعية في تاريخها المعاصر، إلى جانب الأزمة السياسية.

ويعاني الاقتصاد من معدلات تضخم فلكية يتوقع أن تبلغ هذا العام 10 ملايين بالمئة، بحسب صندوق النقد الدولي، فيما تعتبر الأمم المتحدة أنّ ربع السكان، أي ما يوازي سبعة ملايين شخص، يحتاجون إلى مساعدة إنسانية طارئة.

من ناحية أخرى تعتزم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين إنشاء مكتب يضم موظفين اثنين في فنزويلا لمراقبة الأزمة في البلاد، حسبما قال زعيم المعارضة خوان غوايدو بعد لقاء مع المفوضة ميشيل باشليت.

في كاراكاس الجمعة.

وقال غوايدو: «سوف يظل (هنا) في البلاد اثنان من موظفيها لمراجعة الوضع، وفي الأساس بالمستشفيات».

وأجرت باشليت محادثات مع غوايدو بعد لقاء مع ممثلين حكوميين وأقارب السجناء السياسيين أمس الخميس، وهو أول يوم كامل من زيارتها.

ويحظى غوايدو الذي أعلن نفسه رئيساص مؤقتا في يناير بدعم العشرات من الدول في حملته للإطاحة بالرئيس نيكولاس مادورو.

وفاز رئيس البلاد بفترة ولاية ثانية في انتخابات متنازع عليها العام الماضي، وشهدت فترة رئاسته أزمة اقتصادية وسياسية هائلة.

وشدد نائب الرئيس المسؤول عن التخطيط، ريكاردو ميتيندز، لباشليت على مدى مساهمة العقوبات الأمريكية في الأزمة الاقتصادية، قائلا إنها «حرمت الحكومة من جزء كبير من مواردها، بحسب وسائل الإعلام المحلية».

والتقت باشيليت بأقارب السجناء السياسيين الذين تقول منظمة «فورو بينال» غير الحكومية إن عددهم نحو 690 وكان عددهم 773 الأسبوع الماضي، ولكن جرى الإفراج عن العشرات قبل زيارة باشيليت. حسبما قال الفريدو روميرو رئيس فورو بينال في تغريدة.

وقال غوايدو إن باشيليت سوف «تصر» على الحاجة للإفراج عن السجناء السياسيين.

ومن المقرر أن تلتقي باشيليت، مادورو وتدلي ببيان لوسائل الإعلام قبل مغادرتها البلاد في وقت لاحق من اليوم.

وغادر الملايين البلاد وسط موجة تضخم ونقص في الغذاء والدواء وانقطاع الكهرباء.

سريلانكا تمدد الطوارئ لثالث شهر بعد تفجيرات القيامة

جانب من تفجيرات عيد القيامة في سريلانكا

كولومبو – «وكالات»: مددت سريلانكا أمس السبت، قانونا يمنح قوات الأمن صلاحيات طارئة لثالث شهر بعد تفجيرات عيد القيامة التي استهدفت فنادق وكنائس وأسفرت عن مقتل أكثر من 250 شخصا.

ونظرا لأن القانون يتيح احتجاز واستجواب المشتبه بهم دون أمر من المحكمة، ألقت الشرطة والجيش في سريلانكا القبض على أكثر من مئة مشتبه به في حملة بعد الهجمات التي نفذها متشددون.

وأصدر الرئيس مايثريبالا سيريسينا تعليمات بتمديد القانون لشهر آخر اعتباراً من منتصف ليلة الجمعة، وفقاً لإعلان بالجريدة الرسمية.

وتقول السلطات إنه تم احتواء تهديد شن المزيد من الهجمات مضيفة أن أجهزة الأمن فككت معظم الشبكة المرتبطة بالتفجيرات لكن العمليات لا تزال مستمرة للعثور على أي مشتبه بهم متبقين.

وقال سيريسينا في الإعلان إن تمديد حكم الطوارئ «يصب في مصلحة الأمن العام والحفاظ على النظام العام والموارد والخدمات الأساسية للحياة في المجتمع».

قبرص مرتاحة لبيان المجلس الأوروبي بشأن النزاع مع تركيا

«وكالات»: أعربت قبرص عن ارتياحها إزاء تبني المجلس الأوروبي قراراً بالإجماع بشأن اتخاذ تدابير محددة ضد تركيا.

وأصدرت رئاسة الجمهورية القبرصية، بياناً نقلته وكالة الأنباء القبرصية الجمعة، تعليقاً على نتائج قمة المجلس الأوروبي في بروكسل، جاء فيه أن: «الاتحاد الأوروبي تبنى على أعلى مستوى له توصية الرئيس (القبرصي) نيكوس أناستاسيادس حول اتخاذ تدابير محددة ضد تركيا».

وأشار البيان إلى أن «المجلس الأوروبي ناقش يوم الخميس مسألة الأنشطة التركية غير القانونية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، التي أثارها رئيس الجمهورية نيكوس أناستاسيادس».

وأضاف البيان «أن رئيس الجمهورية (أناستاسيادس) يعرب عن ارتياحه الشديد لقرار المجلس الأوروبي الحالي بالإجماع. وبهذا القرار، تبنى الاتحاد الأوروبي على أعلى المستويات، بالإضافة إلى تأكيد استنتاجات مجلس الشؤون العامة المؤرخ 18 يونيو 2019، توصية الرئيس (القبرصي) باتخاذ إجراءات معينة ضد تركيا».

وأشار البيان كذلك إلى أنه بالإضافة إلى الإدانة التي اتخذت بالإجماع حول الاستفزازات التركية، ودعم جمهورية قبرص لأول مرة في قرار جماعي صادر عن أعلى هيئة في الاتحاد الأوروبي، فإنه تم التأكيد على أن الأعمال غير القانونية ضد دولة عضو لا يمكن التسامح فيها، وأن لها عواقب محددة.

وبحسب البيان، أعرب الرئيس القبرصي عن تصميمه على الدخول في حوار بناء لإيجاد حل عملي ودائم وقابل للتطبيق، للمشكلة القبرصية مع الاحترام المتبادل للشواغل المشروعة، التي تثير قلق كلتا الطائفتين من أجل نشر السلام والاستقرار والازدهار بين أبناء كافة الشعب القبرصي، على أساس قرارات الأمم المتحدة ومبادئ وقيم الاتحاد الأوروبي.

في الوقت نفسه، أشارت الرئاسة القبرصية إلى أن المجلس الأوروبي طالب تركيا باحترام القانون الدولي والحقوق السيادية لجمهورية قبرص، على النحو الذي تمليه قواعد علاقات حسن الجوار، وتجنب التوترات غير الضرورية أو الأعمال غير القانونية التي تؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة.

وذكر البيان «أن التزام المجلس الأوروبي بمواصلة المراقبة والمتابعة الدقيقة للتطورات، وكذلك اتخاذ إجراءات بعينها دون تأخير، هو دعم عملي لحماية الحقوق السيادية لجمهورية قبرص».

وأدان المجلس الأوروبي بشدة استمرار أنشطة تركيا غير القانونية في شرق البحر المتوسط وبحر إيجة، معربا عن قلقه البالغ إزاء عمليات الحفر التركية غير القانونية الحالية في شرق البحر المتوسط. وشجب المجلس عدم استجابة تركيا للنداءات المتكررة من الاتحاد الأوروبي بوقف هذه الأنشطة، بحسب الوكالة القبرصية.

وزير الداخلية الألماني: اليمين المتطرف أصبح «خطراً حقيقياً»

برلين – «وكالات»: أعلن وزير الداخلية الألماني هورست زيهوفر عزمه تكثيف مكافحة اليمين المتطرف على خلفية حادث اغتيال المسؤول الحكومي في مدينة كاسل الألمانية، فالتر لوبكه.

وقال السياسي المنتمي للحزب المسيحي الاجتماعي الباقاري في تصريحات لصحف مجموعة «فونكه» الألمانية الصادرة أمس السبت إنه «إذا تأكدت صحة الفرضيات في واقعة مقتل المسؤول الحكومي في كاسل، «فإن هذا التطور سيكون بالغ الخطورة»، مضيفاً أن اليمين المتطرف «أصبح خطرا حقيقيا» بنفس درجة خطر الإرهاب الإسلامي ومواطني الرايخ.

وتجدر الإشارة إلى أن حركة «مواطني الرايخ» هي مجموعة من الأشخاص في ألمانيا لا يعترفون بسلطة النظام الحالي للحكومة.

وأعلن الوزير عزمه تشديد قبضة دولة القانون، وقال: «عملية الاغتيال هذه تدفعني إلى بذل كافة الجهود لرفع درجة الأمن»، مؤكدا أن هذا يتعين أن يشمل حماية المواطنين والمؤسسات من كافة المستويات، حتى على المستوى المحلي، وقال: «من واجبنا أن نفعل ما هو في وسعنا لحماية أي فرد مهدد».

وفي إشارة إلى التحريض والكراهية عبر الإنترنت، قال زيهوفر: «الإهانة والقذف وإثارة الفتن تخضع جميعها للملاحقة القانونية سواء كانت تحدث في إطار الإنترنت أو خارجه».

ويعتزم الوزير دراسة سحب الحقوق الإساسية من المعادين للديمقراطية مستقبلا. وكان الأمين العام السابق للحزب المسيحي الديمقراطي، بيتر تاوبر، تقدم بهذا المقترح قبل أيام قليلة.

وقال زيهوفر: «نحن الوزارة المختصة بالحفاظ على الحقوق الدستورية، سندرس كافة الإمكانيات بجدية».

ومن جانبه دعا وزير الخارجية الألماني هايكو ماس إلى تنظيم احتجاجات ضد اليمينيين المتطرفين على خلفية حادث اغتيال لوبكه.

وكتب ماس في مقالة بصحيفة «بيلد» الألمانية الصادرة اليوم السبت: «لنظهر أننا أكثر عددا من المتطرفين اليمينيين ومن المعادين للسامية ومن الذين يريدون شق المجتمع».

وأضاف ماس أنه «بعد 80 عاما من بداية الحرب العالمية الثانية ربما يصبح الساسة ثانية ضحايا للمتطرفين اليمينيين، بسبب قناعاتهم السياسية وعملهم من أجل البلاد. وكل هذا يبين ما الذي يغلق كثيرون الآن أعينهم أمامه: إن ألمانيا لديها مشكلة مع الإرهاب».